MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

上海社会科学院
SHANGHAI ACADEMY OF SOCIAL SCIENCES

آفاق التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بين المشهد الدولي المتقلّب والتنافس الجيوسياسي

تقرير فعالية

11-12 مايو 2025

الدوحة، قطر

آفاق التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

بين المشهد الدولي المتقلّب والتنافس الجيوسياسي

تقرير فعالية

11-12 مايو 2025

الدوحة، قطر

جدول المحتويات

المقدّمة..... 1
التعاون بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظلّ تنامي التنافس بين القوى العظمى 2
دور الصين في الوساطة والدبلوماسية وإعادة الإعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 4
التكنولوجيا الإستراتيجية: ما هي حدود العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ 6
نحو تعزيز جسور التبادلات الثقافية ونقل المعرفة بين الشرق الأوسط والصين 8
العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظلّ الاضطرابات الاقتصادية العالمية..... 10
الخاتمة:التوجّهات المستقبلية وآفاق العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 12

المقدّمة

طارق محمد يوسف ووانغ جيان

تشهد العلاقات بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطوّراً لافتاً في ظلّ تصاعد التحدّيات الإقليمية والعالمية. فالمنطقة أصبحت ساحة صراع بين القوى العظمى، ما أدّى إلى إعادة رسم الاصطفافات والاعتبارات الإستراتيجية. وتُفاقم المخاطر الجيوسياسية والحروب التجارية حالة الغموض التي تكتنف المشهد الاقتصادي العالمي، ما يضع مستقبل التنمية والاستقرار في المنطقة أمام تحدّيات صعبة.

منذ العام 2013، شكّلت مبادرة الحزام والطريق (BRI) حجر الزاوية في العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى مدى العقد المنصرم منذ إطلاق المبادرة، عزّزت الصين حضورها الإقليمي والعالمي بإطلاق ثلاث مبادرات رئيسية: مبادرة التنمية العالمية (2021)، ومبادرة الأمن العالمي (2022)، ومبادرة الحضارة العالمية (2023). ومع تبلور هذه المبادرات، تتجلّى فرصٌ واعدة لتعزيز الروابط الصينية مع دول المنطقة وترسيخها. وتقف المنطقة حالياً عند مفترق طرق مفصليّ في ظلّ التحوّلات الجوهرية التي تشهدها سوريا وليبيا واليمن، والمصير الغامض الذي يكتنف مستقبل غزة والضفة الغربية.

ويمكن لمبادرات الأمن العالمي والتنمية العالمية والحضارة العالمية أن تتيح للصين فرصةً لتعزيز حضورها، والاضطلاع بدور أكبر في بناء منظومة أمنية إقليمية متوازنة، والمساهمة في إرساء نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً. وسيتصدّر الأمن الاقتصادي أولويّات أجندات السياسة الخارجية للمنطقة، وستبقى مبادرة الحزام والطريق ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية في دولها. وفي ظلّ جهود إعادة الإعمار الجارية في لبنان واليمن وسوريا، ترسي مبادرة التنمية العالمية أساساً متيناً لدور الصين في تعزيز الازدهار الاقتصادي الإقليمي. أمّا التعاون التكنولوجي المتنامي، فسيبقى سمةً مميّزةً للعلاقات الاقتصادية بين الصين ودول المنطقة، إلّا أنّ هذا التعاون سيواجه تحدّيات جمّة في ظلّ الضغوط الأمريكية الرامية إلى كبح جماح التعاون الإستراتيجي بين بكين ودول الشرق الأوسط.

تساهم مبادرات التنمية والأمن والحضارة العالمية في توسيع نطاق حضور الصين السياسي والاقتصادي والثقافي تدريجياً، مستندةً إلى الأساس المتين الذي أرسته مبادرة الحزام والطريق. وفي ظلّ التحوّلات الجيوسياسية الكبرى التي يشهدها العالم، تبرز تساؤلات جوهرية: كيف تُعيد الرؤى الصينية رسم ملامح انخراط بكين في المنطقة؟ ومنذ إطلاق مبادرة الأمن العالمي، كيف دعمت الصين استقلال المنطقة الإستراتيجي؟ وفي ظلّ مُعاناة المنطقة من ويلات الحروب والصراعات المدمّرة، كيف يُمكن لمبادرة التنمية العالمية دعم جهود التعافي الاقتصادي المستدام؟ وما الدور الذي تؤدّيه مبادرة الحضارة العالمية في تعزيز جسور التبادل الثقافي بين الصين والشرق الأوسط؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، نظّم مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية بالتعاون مع أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية النسخة الرابعة من ورشة العمل بعنوان: "آفاق التعاون بين الصين والشرق الأوسط" في الدوحة، التي جمعت نخبة من الخبراء من الشرق الأوسط والصين لمناقشة التطوّرات الأخيرة بشأن مبادرة الحزام والطريق، بالإضافة إلى المبادرات الصينية المتنوّعة وآفاق تطوير العلاقات بين الصين والشرق الأوسط. يقدّم هذا التقرير ملخّصاً عن النقاط الرئيسيّة التي تناولتها المناقشات.

التعاون بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظلّ تنامي التنافس بين القوى العظمى

العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند مفترق طرق مفصلي: التحدّيات والفرص في ظلّ رئاسة ترامب الثانية

تتسارع وتيرة التنافس بين القوى العظمى في ظلّ إدارة ترامب الثانية، ما يضع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند مفترق طرق مصيري. ففي حين أنّ موقف واشنطن الآخذ في التصادم مع الصين يفرض تحدّيات جسيمة، يُتيح أيضاً للصين فرصاً لتعميق انخراطها في الشرق الأوسط.

تمنح سياسات الصين القائمة على عدم التدخّل وعدم الانحياز الدولَ الإقليمية قدراً أكبر من المرونة للانخراط بشروط مؤاتية نسبياً. وفي الوقت نفسه، يُمكن أن يقود تهميش دور الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، في ظلّ سعي الاتحاد الأوروبي للحفاظ على دوره في الشرق الأوسط. وتتشارك الصين والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي مصالح مشتركة، تشمل الطاقة المتجدّدة والتنمية المستدامة والتكنولوجيا، ما قد يُساهم في تعزيز العلاقات الثلاثية. ومع ذلك، سيعتمد التعاون الطويل الأجل على مصالح متبادلة واضحة المعالم وجهود مشتركة للتخفيف من وطأة احتدام التنافس بين القوى العظمى.

أبرز التحدّيات أمام الصين

شهدت العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ففي العام 2024، تجاوز حجم التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والصين الـ400 مليار دولار،[1] وهي زيادة لافتة تعكس مكانة الصين بصفتها الشريك التجاري الأكبر للمنطقة، والمساهم الرئيسي في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية المتقدّمة. وقد ساهمت مبادرة الحزام والطريق في هذا النمو مساهمةً حاسمةً، إذ إنّها وسّعت آفاق التعاون الإستراتيجي.

وفي الوقت نفسه، تواجه العلاقة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدّيات جسيمة بسبب تصاعد الضغوط الخارجية. من جهتها، تنظر الولايات المتّحدة إلى وجود الصين في المنطقة على أنّه تهديد لنفوذها القائم. وللحدّ من تعاون الصين الإستراتيجي مع المنطقة، تقوم الولايات المتّحدة الحد من دور الصين في سلاسل التوريد العالمية، وبممارسة الضغط على تدفّقات التجارة والشراكات التكنولوجية. وعلى الرغم من التحدّيات، لا يزال التعاون الاقتصادي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متيناً.

وشدّد المشاركون على ضرورة استفادة الصين من المصالح المشتركة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال الاستثمار في الصناعات المستقبلية وتوظيف سمعتها الإيجابية في المنطقة. ويمكن لمنصّات مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تعزيز هذه الجهود وتعميق أواصر التعاون متعدّد الأطراف.

1. Miguel Hadchity, “Arab-China trade surges to $400bn, paving way for housing cooperation,” Arab News, December 18, 2024, https://www.arabnews.com/node/2583505/business-economy.

تحقيق التوازن بين الدور الأمني الأمريكي والعلاقات الاقتصادية مع الصين

تشهد العلاقات السياسية بين الصين والشرق الأوسط نمواً ملحوظاً تجلّى في دور الوساطة الذي أدّته بكين مع المملكة العربية السعودية، والذي تُوّج في نهاية المطاف بالاتفاق السعودي الإيراني في العام 2023. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي في بنية المنطقة الأمنية. وحتى الآن، تحافظ الصين على وجود أمني محدود في الشرق الأوسط، ما يمنح الولايات المتّحدة أفضليةً ملحوظةً في المنطقة.

وقد أدّى ذلك إلى انقسام بنيويّ في ديناميّات المنطقة الاقتصادية والأمنية. فبينما لا تزال الولايات المتّحدة الشريك الأمني المهيمن، تُعدّ الصين الشريك الاقتصادي الرئيسي للشرق الأوسط. ويثير هذا الانقسام تساؤلات جوهرية حول استدامة مكانة الصين في المنطقة: فهل يمكن لانخراط بكين المستقبلي تجاوز مجالات التجارة والطاقة والتكنولوجيا ليصل إلى مساهمات أمنية قوية؟

إعادة تعريف مفهوم (تنافس القوى العظمى)

ناقش المشاركون ضرورة إعادة النظر في مفهوم التنافس بين القوى العظمى. في الواقع، يُصوّر جزء كبير من الخطاب الحالي توسّع وجود الصين الإقليمي كتحدّ مباشر للولايات المتّحدة. غير أنّ هذا المنظور غالباً ما يتجاهل حقيقة أنّ الصين لا تسعى، على الأرجح، إلى تكرار النموذج الأمريكي في المنطقة، ولا يشكّل انخراطها مجرّد ردّ فعل تجاه الولايات المتّحدة، بل إنّ علاقات الصين مع الشرق الأوسط تتشكّل وفق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية الخاصة التي تتمحور حول التنمية طويلة الأجل والمنفعة المتبادلة والتعاون المربح للجانبين. لذا، من الضروري الخروج من إطار التنافس بين القوى العظمى لبلورة تقييم متوازن وبنّاء للعلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

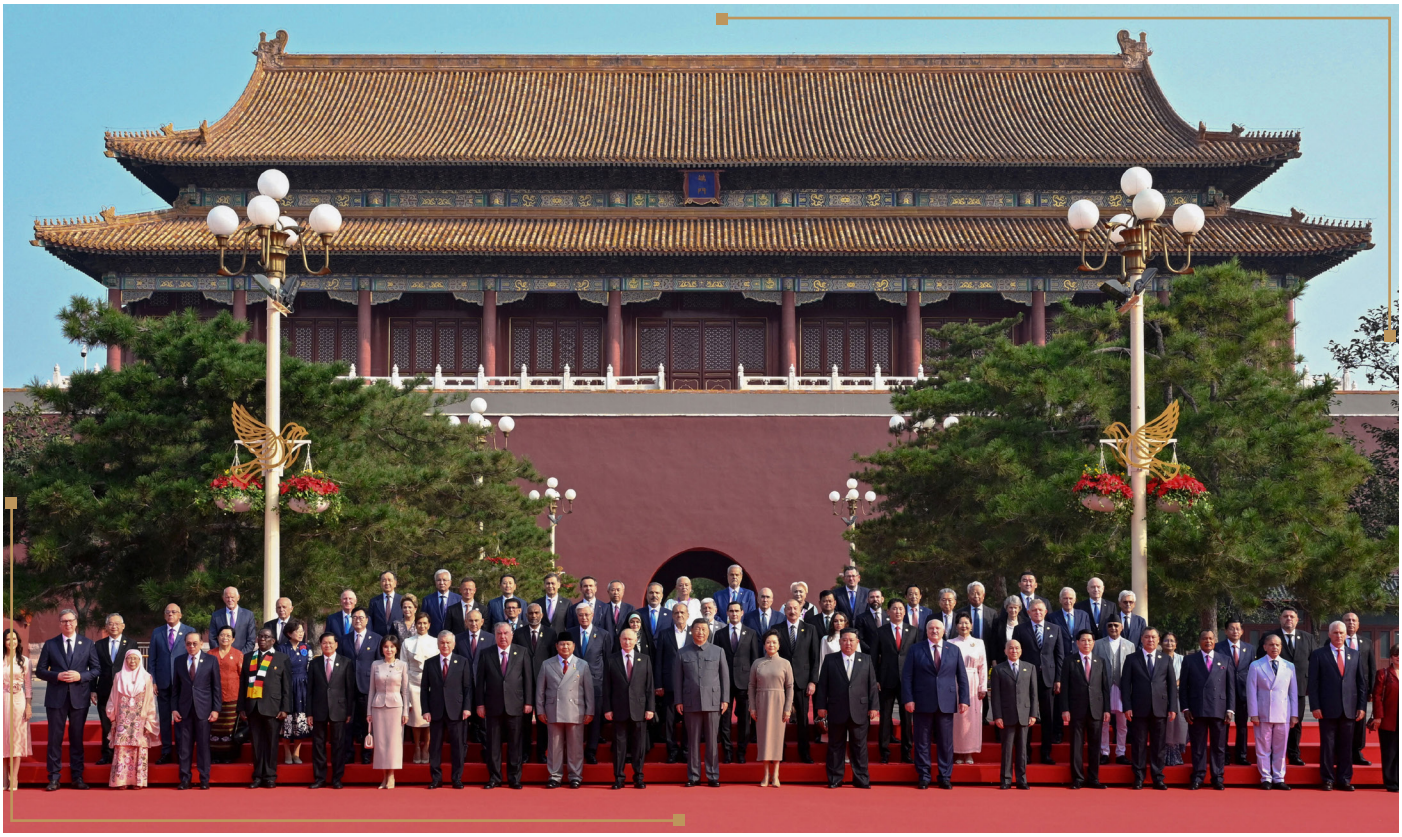

تُظهر الصورة الملتقطة في الثالث من سبتمبر عام 2025، والصادرة عن وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية (KCNA)، في الرابع من الشهر ذاته، مجموعة من القادة، من بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الصيني شي جين بينغ، وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، وهم يصطفون لالتقاط صورة جماعية قبل انطلاق العرض العسكري الذي أقيم في ساحة تيانانمن بالعاصمة الصينية بكين، احتفاءً بالذكرى الثمانين للنصر على اليابان ونهاية الحرب العالمية الثانية. (الصورة من وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية/ وكالة أخبار كوريا/ وكالة الصحافة الفرنسية).

دور الصين في الوساطة والدبلوماسية وإعادة الإعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نموذج دبلوماسي خاص بالعلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حافظت الصين على الحياد في انخراطها السياسي في الشرق الأوسط إنطلاقاً من سياساتها الراسخة القائمة على عدم التدخل وعدم الانحياز. وقد ساهم ذلك في تعزيز صورة الصين في المنطقة كوسيطٍ موثوق به ويمكن الاعتماد عليه.

وفي سبيل تعزيز دور الصين الدبلوماسي في المنطقة، شدّد المشاركون على ضرورة قيام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحديد الدور الذي تتوقّعه من الصين بوضوح، والعمل على زيادة المواءمة الاقتصاديّة معها، وإرساء أُطر تعاونية قائمة على المنفعة المتبادلة. ولا بدّ من تعزيز دور الصين في المنطقة إستناداً إلى ريادتها في عدد من المجالات، لا سيّما في ظلّ سعي كلّ من الصين والشرق الأوسط إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستقلالية.

دور الصين في جهود إعادة الإعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فترة ما بعد الصراع

إنّ تعهّدات الصين بدعم جهود إعادة الإعمار في شتى أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحمل في طيّاتها إمكانات واعدة. على سبيل المثال، يمكن للصين الحريصة على تعزيز دورها، دعم إحياء خط سكة حديد الحجاز في سوريا، الذي ربط تاريخياً دمشق بالمدينة المنوّرة، ما قد يُنعش دور سوريا كبوابة تجارية إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. كما يُمكن للصين توسيع استثماراتها في إعادة تأهيل قطاع النفط السوري، حيث لا يتجاوز الإنتاج الحالي في البلاد الـ25 ألف برميل يومياً فقط، بعد أن بلغ 400 ألف برميل يومياً في فترة ما قبل الحرب.[2]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإعادة تأهيل مرفأي اللاذقية وطرطوس، إلى جانب جهود إحياء خطوط أنابيب الغاز التي تربط منطقة الخليج بأوروبا عبر سوريا، تحفيز الاقتصاد السوري وخلق فرص عمل. إلّا أنّ تنفيذ هذه المشاريع بفعاليّة يعتمد على توفير تمويل مستدام وإرادة سياسية إقليمية. كما تتطلّب جهود إعادة الإعمار في المنطقة التزامات طويلة الأجل من الدول المستفيدة والمانحة، إلى جانب الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف والتنسيق الإستراتيجي.

تعزيز دور الصين السياسي في الشرق الأوسط

في الوقت الذي يزداد فيه الاعتراف بجهود الصين الدبلوماسيّة ووساطتها في الشرق الأوسط، أشار المشاركون إلى أنّ نهجها القائم على عدم التدخّل قد يحدّ من قدرتها على تحقيق نتائج مستدامة في ظلّ منظومة عالمية تزداد تعدّداً للأقطاب. فبؤر الصراع المعقّدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعدّد الأزمات الإنسانية قد تفرض على الصين إعادة النظر في إستراتيجيّتها الدبلوماسية الحذرة.

ويمكن أن يُعزى انخراط الصين الأمني المحدود في الشرق الأوسط إلى أولويّات بكين السياسية والاقتصادية، سواء على الصعيد الداخلي أو في محيطها القريب. ومع ذلك، وفي ظلّ الشكوك السائدة حول مستقبل المظلّة الأمنية الأمريكية في المنطقة، أمام الصين فرصة لتوسيع دورها في الأمن الإقليمي من خلال تبنّي أشكال استباقية من الانخراط.

2. Max Zahn, “Syria’s Revolution Could Impact US Gas Prices, Here’s How,” ABC News, December 9, 2024, https://abcnews.go.com/Business/syrias-revolution-impact-us-gas-prices/story?id=116596027#:~:text=Even%20before%20the%20civil%20war,Information%20Administration%20a%20government%20agency.

العوائق أمام تعزيز انخراط الصين في الشرق الأوسط

تُعيق محدوديّةُ التعاون الثقافي بين المنطقة والصين قدرة بكين على تعظيم جهودها السياسية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أنّ هذا التحدّي يمكن تجاوزه من خلال زيادة الوعي، والتعليم، والتبادل الثقافي. كما تبرز مشكلة أخرى تتمثّل في محدودية نفوذ الصين وصعوبة وصولها إلى عددٍ من مناطق الصراع، إذ إنّ هذه العوامل تُعقّد قدرة بكين على تمويل جهود إعادة الإعمار في المنطقة. لذا لا بدّ من معالجة هذه التحدّيات من أجل رسم ملامح مستقبل دبلوماسيّة الصين الإقليمية.

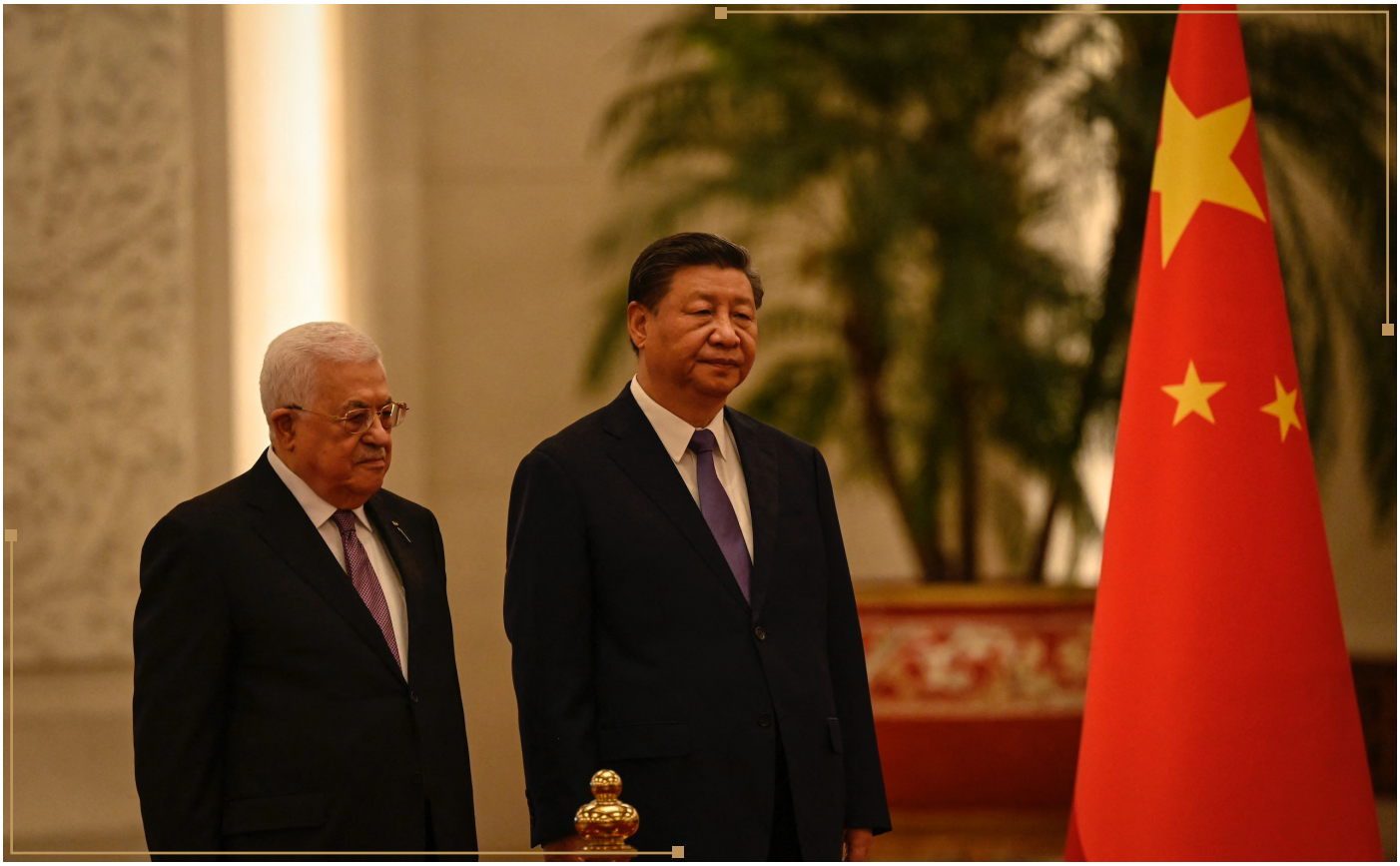

شارك الرئيس الصيني شي جين بينغ (يمين الصورة) والرئيس الفلسطيني محمود عباس في مراسم استقبال رسمية أقيمت في قاعة الشعب الكبرى بالعاصمة بكين، بتاريخ 14 يونيو، 2023. (تصوير جايد غاو/ بول/ وكالة الصحافة الفرنسية).

التكنولوجيا الإستراتيجية:
ما هي حدود العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

التباينات التنظيمية والضغوط الأمريكية تُعيق التعاون التكنولوجي بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين

يُعدّ عدم التوافق التنظيمي والتوتّرات الجيوسياسية عائقين رئيسيين يحدّان من توسيع التعاون التكنولوجي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى المستوى التنظيمي، غالباً ما تواجه الشركات الصينية المملوكة للدولة صعوبات في العمل ضمن الأطر التنظيمية الخليجية، المستوحاة إلى حدّ كبير من المعايير الغربية. ويُشكّل هذا التباين التنظيمي تحدّياً أمام نقل التكنولوجيا بفعالية، ما يُعيق تحقيق تكامل أعمق.

تتمثّل العقبة الثانية والأهم في الضغوط التي تمارسها الولايات المتّحدة على الدول الخليجية لفكّ ارتباطها مع الصين في قطاعات إستراتيجية رئيسية. فقد استهدفت القيود الأمريكية التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مراكز البيانات، وبنية الاتصالات التحتية، وأنظمة الأمن السيبراني، وذلك في إطار مساعي واشنطن لمنع وصول الصين إلى البنية التحتية التكنولوجية الأمريكية في المنطقة. وستواجه استدامة هذه القيود الأمريكية تحدّيات مع تنامي التعاون بين الصين والمنطقة في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاعات متعدّدة مثل الطاقة والتمويل والأمن.

نحو تحالفات تكنولوجية مرنة ومستقلّة

لطالما شكّلت التكنولوجيا الإستراتيجية أداةً مؤثرةً في السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط. فقد وضعت الولايات المتّحدة التكنولوجيا العسكرية في صميم انخراطها الإقليمي بدءاً من قيادة التعاون الأمني الإقليمي عبر القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) وصولاً إلى المناورات العسكرية المرتكزة على الذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، غالباً ما كان الدعم الأمريكي مشروطاً بقيود تحدّ من الاستقلالية الإستراتيجية للشركاء المحليين. في المقابل، يعدّ النهج الصيني في التعاون التكنولوجي أكثر مرونة نسبيّاً وتوجّهاً نحو الشراكة. وتعزّز الشراكات التكنولوجية التي تقودها الصين الاستقلالية التكنولوجية وتراعي المصالح الوطنية للدول الشريكة. ويزيد هذا التموضع من جاذبيّة الصين بنظر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيّما في ظلّ مساعي المنطقة إلى تنويع علاقاتها الإستراتيجيّة.

التكنولوجيا ودور الشرق الأوسط في تطلّعات الصين في مجال الترابط

يؤدّي الشرق الأوسط دوراً أساسياً في مبادرة الحزام والطريق الصينية، لا سيّما من خلال مشاريع إنشاء الموانئ التي تستفيد من الكفاءة والتكنولوجيا المتقدّمة والنماذج الشاملة الصينية. وقد اتّسم التحوّل الرقمي بأهميّة بالغة في ظلّ سعي الصين إلى تعزيز سيادة البيانات للدول الإقليمية.

يركّز النموذج الصيني على تحقيق أهداف تحويلية طويلة الأجل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع تطوّر المشهد الرقمي، يعطي الجانبان الأولوية لأمن البيانات، ومعالجة الثغرات السيبرانية، وتعزيز البنية التحتية الخضراء. بيد أنّ تسليح الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف إستراتيجية لدى المنطقة والصين على حدّ سواء.

رؤية الصين التكنولوجية لمنطقة الخليج

تعمل الدول الخليجية على تعزيز استقلاليّتها الإستراتيجية من خلال توسيع شراكاتها. بالتالي، تسعى إلى إقامة شراكات متوازنة في محاولة للحدّ من عدم التكافؤ في القطاعات الإستراتيجية، بما في ذلك الدفاع والتكنولوجيا.

وتدرك القوى الإقليمية أنّ التعاون التكنولوجي مرتبط بالاستمرارية والتنمية في بيئة جيوسياسية سريعة التحوّل. وفي هذا السياق، تبرز بكين بصفتها شريكاً مهمّاً، إذ تضطلع بدورٍ محوري في تطوير القدرات التكنولوجية الخليجية، لا سيّما من خلال دعم نقل المعرفة وتعزيز مفاوضات عادلة في المجال التكنولوجي. ومن أجل التخفيف من حدّة المخاطر الجيوسياسية، تعمل الجهات الإقليمية أيضاً على تنويع شراكاتها على نطاق أوسع من الولايات المتّحدة والصين، بحيث تشمل اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي، من بين شركاء آخرين.

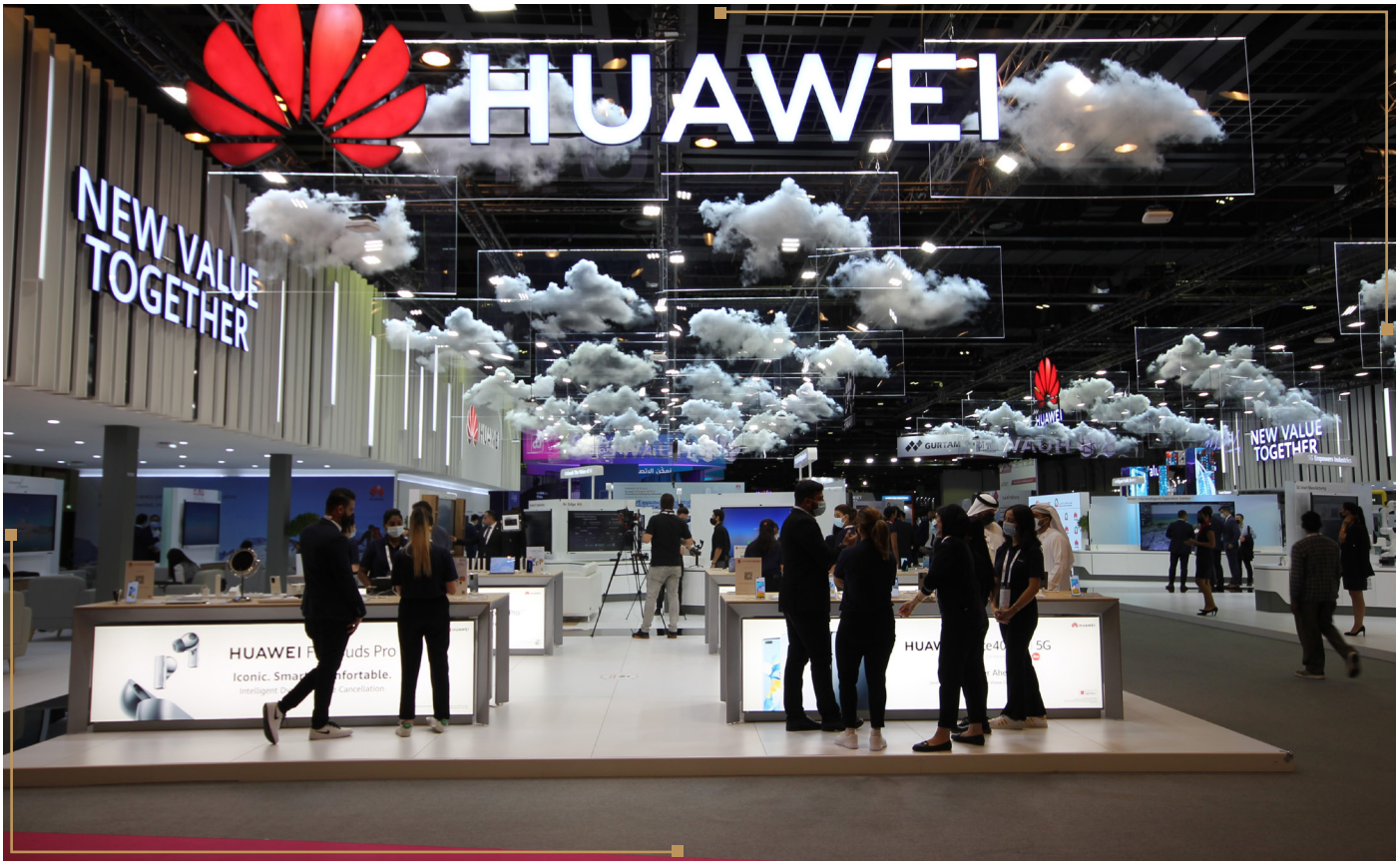

جناح هواوي في فعالية أسبوع جيتكس للتكنولوجيا عام 2020، وتُعدّ أكبر فعالية تكنولوجية حضورية في العالم خلال جائحة كورونا 19، وتضمّ عارضون من أكثر من 60 دولة، استضافتها دبي، الإمارات العربية المتّحدة، بتاريخ 06 ديسمبر، 2020. (شترستوك).

نحو تعزيز جسور التبادلات الثقافية ونقل المعرفة بين الشرق الأوسط والصين

التبادل الثقافي ضرورةٌ إستراتيجية

في حين تظلّ التجارة والاستثمار ركيزتَين أساسيتين في التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكتسب التبادل الثقافي ونقل المعرفة أهميّة بالغة أيضاً. ففي عصرٍ يتصاعد فيه التنافس الأيديولوجي في العالم أجمع، لم تعد الدبلوماسية الثقافية مجرّد أداة للقوة الناعمة بل غدت ضرورةً إستراتيجيةً، لا سيّما في ظلّ منظومة تزداد تعدّداً للأقطاب، ما يفتح الباب أمام أشكال جديدة من الانخراط تستند إلى القيم المشتركة والروابط التاريخية والتواصل بين الشعوب.

وتفتح التحوّلات الثقافية العالميّة آفاقاً أمام الصين لتوسيع دائرة نفوذها، وتحديداً مع تراجع مصداقية الخطاب الغربي القائم على القيم، لا سيّما في أعقاب حرب إسرائيل على غزة في العام 2023. ولفت المشاركون أيضاً إلى الزيادة الملحوظة في المعارض الوطنية والثقافية الصينية، وبرامج التبادل التعليمي، والسياحة في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبذلك، توفّر هذه التحوّلات أرضيةً خصبةً لتوثيق الروابط الثقافية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودفع منظومة عالميّة أكثر شمولية قدماً.

إطلاق العنان لإمكانات التعاون الثقافي

شهد التعاون الثقافي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً لافتاً في السنوات الأخيرة، تمثّل في ازدياد عدد المؤسّسات الثقافية والمعارض والمبادرات المرتبطة بالتواصل بين الشعوب. ويُعدّ ذلك تقدّماً ملحوظاً مقارنة بالحضور الثقافي المحدود الذي كان سائداً قبل عقدين فقط. كما يفتح هذا الزخم آفاقاً جديدة لمزيد من التعاون.

ويتيح تعليم اللّغات فرصة لتمتين الروابط المجتمعيّة، لا سيّما من خلال توسيع نطاق تعلّم اللغة الصينية (الماندرين) في الدول العربية. كما يعكس الارتفاع المستمرّ في برامج التبادل الطلابي بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتماماً مطرداً بالتعاون التعليمي والثقافي. وبينما تفرض الولايات المتّحدة قيوداً أكثر صرامة على الطلاب الأجانب، يصعد نجم الصين كوجهة متاحة لطلاب التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط. كما يمكن للصين ترسيخ دورها كمركز أكاديمي عالمي من خلال تعزيز المسارات التعليمية والتبادلات الثقافية.

التحدّيات أمام التعاون الثقافي المستدام

على الرغم من الزخم المتزايد في التعاون الثقافي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال المبادرات بين المنطقتين مُرتكزة على الإدارة العليا وغالباً ما تفتقر إلى الرابط الشعبي الذي يعزّز العلاقات المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ مجموعة واسعة من المبادرات الحالية رمزية ومجزأة، وتخلو من الآليّات التي تساهم في تطوير قنوات ثقافية طويلة الأجل.

ويحدّ ذلك من تأثيرها خارج إطار الاتفاقات على مستوى الدول. وغالباً ما تُعدّ قوة الصين الناعمة امتداداً لمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، الأمر الذي يثير شكوكاً تجاه المحاولات الآيلة إلى تعزيز التبادل الثقافي، ما يزعزع بدوره ثقة الجمهور الأوسع.

دور المجتمع المدني في تعزيز العلاقات الثقافية الشاملة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لن يحقّق التواصل الثقافي الصيني سوى نتائج سطحية في ظلّ غياب ترسيخ مشاركة المجتمع المدني واستمرار آليات التبادل الثقافي بين الشعوب. بغية نسج روابط ثقافية حقيقية ومتجذّرة، ينبغي على الدبلوماسية الثقافية ترسيخ حضورها الإقليمي في المدى البعيد.

وبهدف الاستفادة من الدبلوماسية الثقافية والتبادل الثقافي إلى أقصى حدّ، لا بدّ من طرح السؤال التالي: كيف يمكن قياس نجاح هذه العلاقة؟ إنّ ندرة البيانات المتاحة حول العلاقات العربية الصينية تصعّب عمليّة تقييم نمو التبادلات الصينية العربية تقييماً فعالاً. لذا، تعدّ زيادة جمع البيانات أمراً أساسياً لقياس هذه العلاقات بفعالية وتوطيد الروابط الثقافية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

طلاب وطالبات قسم اللغة الصينية ومعلمو معهد كونفوشيوس في جامعة قرطاج يلتقطون صورة جماعية خلال فعالية ثقافية احتفالية بمناسبة مهرجان الربيع، الذي أقيم في مدينة تونس، تونس، بتاريخ 27 يناير، 2025. (تصوير عادل عزين/ وكالة شينخوا للأنباء/ وكالة الصحافة الفرنسية).

العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظلّ الاضطرابات الاقتصادية العالمية

الهياكل التجارية المتغيّرة وآثارها على العلاقات الاقتصادية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت ديناميّات التجارة العالمية تحوّلات هيكلية على مدى العقود الثلاثة الماضية. فبحلول العام 2020، كانت الدول النامية قد ساهمت بنحو 45 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، مقابل 25 في المئة فقط في العام 2000،[3] في حين انخفضت حصّة مجموعة السبع من نحو 70 في المئة في السبعينات إلى ما دون 30 في المئة في العام 2025.[4] ويسلّط هذا التغيير الضوء على صعود نفوذ الجنوب العالمي.

استجابت الصين للتحوّلات في ديناميّات التجارة العالمية بتعزيز الأطر الاقتصادية المشتركة مع دول الجنوب العالمي، مثل اتفاقيات التجارة الحرة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشراكات البنية التحتية. وتؤدّي منطقة الشرق الأوسط، بوصفها منطقة غنيّة بالطاقة وتتمتّع بموقع إستراتيجي، دوراً محورياً في جهود الصين الأوسع لتنويع طرق التجارة وتقليل الاعتماد المفرط على الأسواق الغربية، ما يسرّع وتيرة التحوّل نحو نظام اقتصادي عالمي متعدّد الأقطاب.

السياسة التجارية الأمريكية وتأثيرها على العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قادت السياسات التجارية الحمائية التي اعتمدتها إدارة ترامب إلى زعزعة استقرار التجارة العالمية. وقد أدّى فرض تعريفات جمركية بمعدّلات متفاوتة وفقاً لما يُصوّر أنّه يخدم المصلحة الوطنية الأمريكيّة، إلى حالةٍ من عدم اليقين التي ألقت بظلالها على اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أنّ الصين عارضت السياسة الحمائية التي انتهجتها إدارة ترامب.

بدلاً من ذلك، تركّز بكين جهودها على توسيع نطاق التعاون المشترك من خلال منصّات مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وتولي اهتماماً خاصاً بالعلاقات مع دول أفريقيا والشرق الأوسط. في الواقع، تزخر هذه المناطق بموارد الطاقة الحيوية وتتيح فرصاً واعدة لإقامة شراكات اقتصادية. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الصين قد نجحت حتّى الآن في تحقيق التعاون الاقتصادي بحذر بعيداً عن الأجندات العسكرية والسياسية، وفي اعتماد نموذج للتنمية قائم على مبدأ «الربح المتبادل».

هل يمكن عكس مسار العولمة؟ تأمّلات حول الديناميّات العالمية المتغيّرة

يمرّ المشهد الاقتصادي العالمي بمرحلةٍ يخضع فيها لعمليّة إعادة تقييم. فالأنظمة الغربيّة القائمة منذ زمن طويل بمعظمها والتي كانت قد أرست ركائز العولمة، باتت اليوم تحت المجهر. ومع ذلك، لا تزال المبادرات مثل مجموعة البريكس، والبدائل غير الغربية لنظام «سويفت»، والتجارة غير المعتمدة على الدولار، في مراحلها الأولى وتواجه قيوداً هيكلية.

3. "Global Economy Stabilizes, But Developing Economies Face Tougher Slog," World Bank Group, January 16, 2025, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/01/16/gep-january-2025-press-release#:~:text=Developing%20economies%20are%20more%20important,first%20decade%20of%20the%20century.

4. Hussain Shahid, "Rekindling the G7: Powering with, not Over, a Changing World," Modern Diplomacy, June 20, 2025, https://moderndiplomacy.eu/2025/06/20/rekindling-the-g7-powering-with-not-over-a-changing-world/.

لا تزال الولايات المتّحدة تمثّل نحو 25 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي[5] وتستمرّ في تحفيز الطلب العالمي على السلع الأساسية، لا سيّما في القطاعات التي لم تشهد نشوء أسواق بديلة للاستيراد. ومع ذلك، أصبحت مجالات النفوذ العالمي الرئيسية، مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجدّدة وحوكمة البيانات، ساحات للمنافسة والتعاون. ومن المرجّح أن يتأثّر الدور الذي تضطلع به مناطق مثل الشرق الأوسط في هذه الديناميّات المتغيّرة، بالتيارات العالمية الأوسع. وسيعتمد مستقبل العولمة على إعادة تشكيل الديناميّات التقليدية، لا سيّما في ظلّ توسّع حضور الصين الاقتصادي على الساحتين العالمية والإقليمية.

تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.[6] ويعكس ذلك توجهاً عالمياً أوسع، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً بنسبة 2 في المئة في العام 2024، لتصل إلى 1,3 تريليون دولار.[7] ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التراجع، يبرز تصاعد التوترات الجيوسياسية، والتحوّلات في السياسات الأمريكية، والتعافي المالي من جائحة كورونا، وتفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي.

لقد أدّى التحوّل الاقتصادي الصيني من النمو السريع إلى النمو النوعي إلى إعادة تشكيل أنماط الاستثمار أيضاً، إذ انتقل التركيز إلى الابتكار والصناعات الخضراء وقطاعات التكنولوجيا المتقدّمة. وعلى الرغم من هذا التراجع الذي سُجّل في الآونة الأخيرة، لا تزال الصين تمثّل وجهة تنافسية بفضل قاعدتها الواسعة من المستهلكين، وسلاسل التوريد المتكاملة، والعمالة الماهرة.

شارك الرئيس الإيراني مسعود بيزشكيان في القمة السادسة عشرة لمجموعة بريكس، التي عُقدت في مدينة قازان، روسيا، بتاريخ 24 أكتوبر، 2024. (الصورة من رئاسة إيران/ وكالة الأناضول/ وكالة الصحافة الفرنسية).

الخاتمة:

5. "The 20 Countries with the Largest Gross Domestic Product (GDP) in 2025," Statista, April 2025, https://www.statista.com/statistics/268173/countries-with-the-largest-gross-domestic-product-gdp/#:~:text=In%202025%2C%20the%20United%20States,services%20produced%20during%20that%20year./

6. John Liu, "China's Foreign Investment Sank in January. Can Beijing Turn Things Around?," CNN, February 20, 2025, https://edition.cnn.com/2025/02/20/economy/china-fdi-jan-decline-intl-hnk.

7. "Global Foreign Investment Weak in 2023, Funding for Sustainable Development Sectors Drops over 10%," UN Trade and Development, June 20, 2024, https://unctad.org/news/global-foreign-investment-weak-2023-funding-sustainable-development-sectors-drops-over-10.

التوجّهات المستقبلية وآفاق العلاقات بين الصين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تؤدّي إعادة الاصطفاف المستمرّة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، دوراً جوهرياً في رسم ملامح مستقبل التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتختلف المقاربات المعتمدة في المنطقة إزاء تصاعد التنافس بين القوى العظمى، لا سيّما في ظلّ المشهد العالمي المتغيّر. بهدف تحديد هذه الديناميّات تحديداً فعّالاً ومشتركاً، ينبغي على الصين ومنطقة الشرق الأوسط استغلال أهميّتهما الاقتصادية والإستراتيجية. وسيتم رسم هذا المسار من خلال عددٍ من الديناميّات الحاسمة:

التحوّط في ظلّ التنافس بين القوى العظمى وتقلّص الأرضية المشتركة:

مع تصاعد التنافس بين الولايات المتّحدة والصين، تتكثّف القيود على إستراتيجيات التحوّط الراسخة ومتعدّدة التحالفات التي تنتهجها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بغية مواجهة هذه التحدّيات، ينبغي على الشرق الأوسط تعزيز التعاون الإقليمي، ولا بدّ من اعتماد آليّات وأُطر عمل ومبادرات مشتركة لتمكين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الصمود في وجه الضغوط الخارجية.

نحو نظام اقتصادي جديد؟

يكتسب تعزيز آليّات التعاون الإقليمي المؤسّساتية وتوسيع اتفاقيات التجارة الحرة زخماً متزايداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تسعى القوى الإقليمية إلى تعزيز علاقتها التجارية مع الصين. وقد تشكّل اتفاقية التجارة الحرّة التي لا تزال قيد التفاوض بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، خطوة أساسيّة في هذا الإطار. علاوة على ذلك، إنّ التقدّم السريع الذي تحرزه الصين في مجالات الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس والتكنولوجيا الإستراتيجية، يُسلّط الضوء على دور بكين المحوري في دعم الأجندات الطموحة في مجال التنمية الإقليمية مثل رؤية السعودية 2030. ومع ذلك، ستظلّ هذه القطاعات حسّاسة في سياق التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتّحدة والصين، ولا شك في أنّها ستبقى مثيرة للجدل في العلاقات الاقتصادية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من شريك اقتصادي إلى جهة فاعلة سياسية

لم تُعدّ الصين تُعدّر شريكاً اقتصادياً رئيسياً فحسب، بل باتت تمثّل قوة دبلوماسية صاعدة وجهّة فاعلة أمنية محتملة. وقد لاقى نهجها القائم على عدم التدخّل ترحيباً في شتى أنحاء المنطقة، وقد ثبت أنّ لا غنى عنه في تيسير جهود الدبلوماسية الإقليمية، وخير دليل على ذلك الاتفاق السعودي الإيراني في العام 2023. غير أنّ الجهات الفاعلة الإقليمية تسعى أيضاً إلى توسيع دور الصين على الصعيد الأمني. بالتالي، سيمثّل استعداد بكين لتوسيع مساهماتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عاملاً حاسماً في رسم ملامح مستقبل العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط.

الشكر والعرفان

هذا التقرير هو نتاج عمل مشترك قام بصياغته كلّ من نهى الحميد وهنا الشهابي ومحمد أبو هواش.

يعرب منظّمو ورشة العمل عن امتنانهم لجميع المشاركين والمساهمين لما قدّموه من أفكار ورؤى قيّمة ساهمت في إنجاز هذا التقرير.

كما نشكر فرق مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية على دعمهم في تنظيم هذه الورشة ومساعدتهم في نشر هذا التقرير وترجمته.

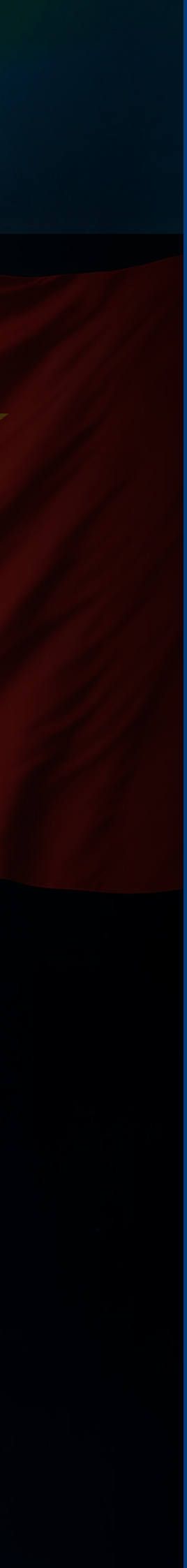

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، المنطقة 60، الشارع 850، المبنى 42، الطابق
الثالث، ص. ب: 22694، الدوحة، قطر

Tel +974 4422 7802

info@mecouncil.org

www.mecouncil.org

@ME_Council

Middle East Council on Global Affairs

Middle East Council on Global Affairs

Middle East Council on Global Affairs